خاتمة:

لقد عرفت وجوب العمل بالحديث الصحيح أيا كان نوعه و بطلانه ما يورد أهل البدع من دلالته فما عليك الا أن تقول بموجبه و لو خالفه أكثر الناس فان عمل الأكثر ليس بحجة و لقد كان الأمة الأربعة رحمهم الله ينكرون على من خالف الحديث بعد صحته و قد نقل عن كل واحد منهم قوله: " اذا صح الحديث فذاك مذهبي"

و نقل المزني عن الشافعي أنه قال: اذا وجدتم سنة رسول الله فاتبعوها ولا تلتفتو الا أحدو قال الربيع :" ليس لأحد قول مع سنة سنها رسول الله"

قال و سمعته روى حديثا فقال له رجت أنأخذ بهذا يا أبا عبد الله فقال : متى رويت عن رسول الله حديثا فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب.

و قد اشتهر عنه رحمه الله أنه قال للإمام أحمد: اذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لنأخذ به، و نترك كل قول قلناه أو قاله غيرنا، فإنكم أحفظ للحديث و نحن أعلم به، و نقل أبو يوسف أن أبا حنيفة قال:"ليس لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعرف من أين قلناه.

و كذلك الامام مالك صح عنه أنه قال : كل أحد يأخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه و سلم وصح عن الامام أحمد أنه قال:"عجبت لقوم عرفوا الاسناد و صحته يذهبون الى رأي سفيان.[1]

و بهذا يعرف تقديس هؤلاء الأمة للحديث المتواتر و الآحاد و يتضح اجماع الأئمة المعتبرين على وجوب اتباع الأحاديين و لو كانت آحادا بعد ثبوتها و أنه مما يجب تقديمها على قول أي أحد أيا كانت منزلته.

و الله أعلم و صلى الله على محمد و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا اجلى يوم الدين.

[1] سند هذه الأثار ونحوها أبو نعيم في الحلية ص ١٠٦ ، ابن الجوزي ، مناقب أحمد ص ٦٠١ ، ابن القيم ، مختصر الصواعق / ص ٤٦٦